مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9402

الثلاثاء، 22 آب/أغسطس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس – غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد المزروعي
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيدة تشاندا
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیز
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2023/589)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2023/589)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسيدة نورا الجربي، مقدمة الإحاطة عن المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/589، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتيلي.

السيد باتيلي (*تكلم بالإنكليزية*): منذ إحاطتي السابقة الأخيرة (انظر S/PV.9351) إلى المجلس، أواصل اتصالاتي المكثفة مع الجهات الليبية الرئيسية صاحبة المصلحة لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية. ويتعلق الهدف الأول بإقناع مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بالنظر في المقترحات المقدمة من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وغيرها من الجهات الفاعلة الليبية – وهناك الكثير منها – وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمعالجة الثغرات القانونية وأوجه القصور التقنية في مشروعي قانوني الانتخاب اللذين أعدتهما لجنة 6+6 التابعة للمجلسين. أما الهدف الثاني فيتعلق باستكشاف إمكانية عقد اجتماع للجهات الرئيسية صاحبة المصلحة أو ممثليها للتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن المسائل الرئيسية الأربع المثيرة للخلاف على الصعيد السياسي والتي بينتها خلال آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس. ويتصل الهدف الثالث بمواصلة الحوار بين الجهات الفاعلة الأمنية والعسكرية بغية تهيئة بيئة أمنية تمكّن من إحراز تقدم فيما يتعلق بإجراء الانتخابات وتحقيق الاستقرار المستدام في البلد.

وبالإضافة إلى اتصالاتي مع الجهات الفاعلة الرئيسية، فقد واصلت التشاور مع الليبيين من جميع مناحي الحياة، بما في ذلك الأحزاب السياسية وقادة المجتمعات المحلية ووجهاؤها والمنظمات الشبابية والنسائية والمنظمات المهنية، مثل نقابة المحامين الليبيين. هذا علاوة على أنني واصلت زياراتي في جميع أنحاء ليبيا. وكما فعلت في الماضي بزيارة سبها وبنغازي وسرت ومصراتة والزنتان، زرت مدينة الزاوية في 8 آب/أغسطس وتبادلت الآراء مع الشخصيات السياسية والقادة الاجتماعيين وممثلي المجتمع المدني والجهات الأمنية الفاعلة وأعضاء الأوساط الأكاديمية وغيرهم من الجهات الفاعلة المحلية. وأظهرت تلك الزيارة، شأنها شأن الزيارات السابقة، أن الشعب الليبي يريد أن ينهي الترتيبات المؤقتة المتعاقبة ولديه رغبة قوية في أن تحكم البلد قيادة منتخبة وشرعية.

وفيما يتعلق بقانوني الانتخاب وسبل المضي قدما، كثفت مشاوراتي مع رئيس المجلس الرئاسي ورئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية ورئيسي مجلسي النواب والمجلس الأعلى للدولة وقائد الجيش الوطني الليبي. وتشاطرت معهم مقترحات مكتوبة لمعالجة العيوب التقنية والجوانب الخلافية في مشروعي القانونين الانتخابيين. وكتب رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات رسالة مفصلة إلى رئيسي مجلسي النواب والمجلس الأعلى للدولة وأوضح فيها كيفية معالجة الثغرات القانونية وأوجه القصور التقنية في مشروعي القانونين. وأطلعني قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر، كتابة، على شواغله بشأن المشروعين، كما فعل رئيس مجلس النواب عقيلة صالح. وقد وافق جميع القادة الليبيين، من حيث المبدأ، على تعديل مشروعي قانوني الانتخاب.

ويسرني أن أبلغكم بأن رئيس المجلس الرئاسي أبلغني باعتزامه عقد اجتماع لرئيسي المجلسين لصقل مشروعي القانونين الانتخابيين في ضوء الملاحظات التي قدمتها الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. وأحث المجلسين ولجنة 6+6 على استئناف العمل ووضع الصيغة النهائية للقانونين الانتخابيين لجعلهما قابلين للتنفيذ، من أجل تحديد جدول زمني معقول للانتخابات.

وقد كثفنا جهودنا الرامية لتيسير التوصل إلى تسوية بشأن المسائل المثيرة للخلاف على الصعيد السياسي بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في ليبيا. وأعمل مع رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي لبحث إمكانية عقد مفاوضات بقيادة ليبية وبتيسير من بعثة الأمم المتحدة بين القادة السياسيين وقادة المؤسسات الرئيسية في ليبيا. وفي الوقت نفسه، تطرقت إلى الموضوع مع رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ورئيس المجلس الأعلى للدولة آنذاك خالد المشري ورئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة وقائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر.

وبالرغم من المقاومة الكبيرة من جانب بعض الجهات الفاعلة – التي ترغب في الحفاظ على الوضع الراهن – لعقد اجتماع وجها لوجه، فإنه يجري اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه. وفي هذا الصدد، أبلغني رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي قبل ثلاثة أيام عن اجتماعه في بنغازي مع رئيس مجلس النواب عقيلة صالح وقائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر لاستكشاف التقدم الملموس على المسار السياسي. وحثثت الجهات الفاعلة المؤسسية الليبية الرئيسية على الاجتماع والاتفاق بشأن المسائل المثيرة للخلاف على الصعيد السياسي فيما يتعلق بالانتخابات. وكما أوضحت لهم مرارا، ينبغي حل جميع المسائل المتعلقة بالانتخابات من خلال المناقشات والحلول التوفيقية بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وعلى نحو ما أظهرت التجربة على مدى السنوات العشر الماضية، يجب تجنب الخطوات الانفرادية بأي ثمن إذا أردنا تجنب المزيد من النزاع العنيف. وينبغي أن يتيح المشهد الانتخابي تكافؤ الفرص لجميع المرشحين.

وفي 6 آب/أغسطس، انتُخب محمد تكالة رئيسا للمجلس الأعلى للدولة عقب انتخابات داخلية جرت في المجلس. وحل تكالة محل خالد المشري، الذي كان يشغل هذا المنصب منذ عام 2016. وعقدتُ اجتماعا أوليا مع المكتب الجديد للمجلس الأعلى للدولة وأعربت عن التزام بعثة الأمم المتحدة المستمر بدعم الليبيين في بحثهم عن مخرج من المأزق الحالي. وقد بات من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تسدل ليبيا الستار على الفصل الحالي من التشرذم المؤسسي. فمواطنوها يتوقون إلى مؤسسات سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية واجتماعية موحدة لحماية السلامة الإقليمية للبلد وهويته الوطنية. وفي هذا الصدد، لا بد من تشكيل حكومة موحدة تتفق عليها الأطراف الفاعلة الرئيسية لقيادة البلد نحو إجراء الانتخابات.

وأسفرت الجهود المبذولة لإنشاء آلية يتولى الليبيون زمامها من أجل إدارة الأموال العامة بطريقة شفافة عن نتيجة إيجابية في نهاية المطاف. ورحبتُ بقرار المجلس الرئاسي الصادر في 6 تموز/يوليه بإنشاء لجنة عليا للإدارة المالية تُكلف بالإشراف على المالية العامة وتعزيز العدالة والمساءلة والشفافية في الإنفاق العام، مما سيساعد أيضا في ضمان عدم استخدام الأموال العامة لإيجاد ساحة انتخابية غير متكافئة. وبنفس الروح، صرح الصدّيق الكبير، محافظ مصرف ليبيا المركزي في 20 آب/أغسطس بأن إعادة توحيد المصرف المركزي كمؤسسة ليبية ذات سيادة قد استُكملت. وتشمل التدابير المتخذة لتنفيذ إعادة التوحيد دمج الودائع الشرقية والغربية وتكامل نظامي التسويات في الشرق والغرب ونقل نائب المحافظ من الفرع الشرقي إلى مقر المصرف المركزي في طرابلس. وقد منحنا إنشاء اللجنة المالية العليا والخطوات الإيجابية نحو إعادة توحيد المصرف المركزي شعورا حذرا بالتفاؤل بأنه يمكن، مع الإرادة السياسية، أن تعمل الجهات صاحبة المصلحة في ليبيا معا بطريقة شاملة للجميع لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك من أجل الصالح العام للبلد. وأحث اللجنة المالية على تحويل مناقشاتها إلى إجراءات فعالة لتحقيق الشفافية والمساءلة والإنصاف في نفقات الدولة، وأحث المصرف المركزي على مواصلة جهوده لعكس مسار آثار نظام المالية العامة المنقسم.

تحطم الاستقرار الهش الذي ساد في طرابلس منذ العام الماضي بسبب الاشتباكات المسلحة العنيفة التي وقعت يومي 14 و 15 آب/

أغسطس بين جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة واللواء 444، وهما من أكبر الجماعات المسلحة في العاصمة. واندلع القتال بسبب اعتقال جهاز الردع لقائد اللواء 444 في مطار معيتيقة، والذي قيل إنه يتعلق بخصومات شخصية. ووردت أنباء عن مقتل ما لا يقل عن 55 شخصا خلال الاشتباكات وإصابة أكثر من 100 آخرين، من بينهم عدد غير محدد من المدنيين. ولحسن الحظ، اختارت الجماعات المسلحة الأخرى في طرابلس وضواحيها البقاء على الحياد، مما حال دون انتشار القتال. وانتهت الاشتباكات بالتوصل إلى هدنة مشتركة بين وجهاء محليين ورئيس الوزراء الدبيبة والمجلس الرئاسي واللواء محمد الحداد، رئيس أركان الجيش الليبي، وقادة الجماعات المسلحة المحايدة. وتواصلتُ مع رئيس الوزراء والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لحثهم على اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف القتال. وندين الاشتباكات وما نجم عنها من خسائر في الأرواح ونعرب عن مواساتنا للأسر المنكوبة ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

وتؤكد هذه التطورات الافتقار إلى القيادة وعدم السيطرة على الأجهزة الأمنية المنقسمة في غرب ليبيا والحالة الأمنية غير المستقرة. وهي تقوض الجهود الجارية لتهيئة بيئة أمنية مواتية لإجراء الانتخابات وتسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى إنشاء سلطات شرعية ومؤسسات عسكرية وأمنية موحدة في البلد. ويجب محاسبة الجماعات المسلحة والجهات الأمنية الفاعلة التي ترتكب أعمال عنف ضد المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، أثار التغيير غير الدستوري للحكومة في النيجر مخاوف بشأن احتمال امتداد النزاع إلى ليبيا، كما حدث في السودان. وكخطوة وقائية، أغلق الجيش الوطني الليبي الحدود مع النيجر في 26 تموز/يوليه ونشر تعزيزات في المناطق الحدودية. وكما هو الحال بالنسبة للأزمة في السودان، فإن الحالة في النيجر مدعاة لقلق المنطقة بأسرها.

وفي 25 تموز/يوليه، شاركت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع إيطاليا في رئاسة اجتماع عام للفريق العامل المعني بالأمن المنبثق عن عملية برلين في بنغازي. وناقشت الجهات المعنية الليبية واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والشركاء الدوليون الديناميات السياسية والأمنية المتطورة التي تعيق إحراز تقدم ملموس في التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار وإعادة توحيد المؤسسات العسكرية وانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة. ومرة أخرى، سيكون من الضروري أن تحافظ جميع الأطراف على المكاسب الأمنية التي تحققت في السنوات الأخيرة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل البعثة اتصالاتها مع الجهات الفاعلة ذات الصلة سعيا إلى تعزيز إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، كشرط لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار الدائم في ليبيا.

ما زلت أشعر بالقلق إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاختطاف والاعتقالات التعسفية والاختفاء في كل من الشرق والغرب. وأكرر دعوتي إلى الوقف الفوري لتلك الممارسات والإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفا وإجراء تحقيقات مستقلة. وأشير إلى أن بعثة الأمم المتحدة قد أُتيح لها مؤخرا الوصول بشكل جزئي إلى مركز احتجاز في طرابلس وأدعو إلى السماح بإمكانية الوصول بشكل أكثر اتساقا إلى أماكن الاحتجاز في جميع أنحاء البلد. وأشيد بجهود المصالحة الوطنية التي يبذلها المجلس الرئاسي بقيادة نائب الرئيس عبد الله اللافي وبدعم من الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الاجتماع التحضيري الذي نُظم يومي 19 و 20 تموز/يوليه في برازافيل في إطار الإعداد لمؤتمر المصالحة الوطنية المقرر عقده بحلول نهاية العام. وتبقى مشاركة المرأة في كل مرحلة من مراحل هذه العملية ضرورة حتمية.

يظل يساورني القلق إزاء الحالة الإنسانية وأوضاع حقوق الإنسان المتردية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء على الحدود التونسية – الليبية. وإذ أشير إلى الاتفاق الذي توصلت إليه السلطات التونسية والليبية مؤخرا لنقل بضع مئات من الأفراد إلى موقعٍ آخر، لا يزال الناس يدفعون عبر الحدود إلى المناطق الصحراوية النائية، ويواجهون ظروفا قاسية بدون حصولهم على الغذاء والماء. أدعو إلى إنهاء عمليات الطرد وأحثّ السلطات التونسية والليبية على التأكد من نقل

الأشخاص إلى مواقع آمنة، والسماح للأمم المتحدة وشركائها بإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المواقع.

يسرني أن أفيدكم بأن التحضيرات جارية على قدم وساق من جانب الحكومة الليبية لعقد مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة في شهر أيلول/سبتمبر. لقد نظمت الأمم المتحدة والحكومة الليبية في 13 تموز/يوليه حدثا رفيع المستوى بشأن الجهود الوطنية للنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التنسيق للعمل ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2023–2025.

ختاماً، أصبح الحفاظ على استقرار ليبيا أكثر أهمية الآن من أي وقتٍ مضى في ضوء الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في طرابلس، والاضطرابات الإقليمية التي تعصف بالسودان والنيجر والمعارك التي دارت رحاها في إقليم تيبيستي جنوباً قبل أيام قليلة بين الجيش التشادي وعناصر مسلحة. وما الأحداث الجارية حالياً في ليبيا والمنطقة إلا بُرهان على أن الترتيبات المؤقتة محفوفة بالمخاطر وقد تؤدي إلى العنف وتفكك البلدان. وبات من الضروري إعادة الاستقرار إلى ليبيا للحفاظ على الأمن الإقليمي.

بدون اتفاق سياسي شامل يمهد الطريق نحو انتخابات سلمية وشاملة وشفافة في كافة أرجاء ليبيا، فإن الأوضاع ستتفاقم وستتسبب في المزيد من المعاناة للشعب الليبي. لذلك، فإنني أناشد جميع القادة لتحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية لطي صفحة الترتيبات المؤقتة ومفتوحة المدة، وكسر حالة الجمود الحالي، والتوقف عن خذلان الشعب الليبي والاستجابة لتطلعاته المشروعة في الوصول إلى الانتخابات والسلام والرخاء. كما أنني أعوّلُ على الدعم القوي من أعضاء هذا المجلس لاستخدام نفوذهم، بشكل فردي وجماعي، لكفالة الالتزام التام من جانب القادة الليبيين بالتفاوض اللازم للنهوض بتحقيق هدفنا المشترك: أي استقرار ليبيا وجيرانها. وأجدد مرة أخرى دعوتي لجميع شركاء ليبيا الإقليميين والدوليين للتكلم بصوت واحد والتصرف وفقا لذلك للاستجابة لتطلعات الشعب الليبي في السلام والاستقرار والازدهار والوحدة الوطنية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد باتيلي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة الجربي.

السيدة الجربي (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي نورا الجربي، وأنا ناشطة ليبية في مجال حقوق المرأة وصحفية ورئيسة تحرير إحدى منظمات تقصي الحقائق المستقلة القليلة في ليبيا.

لقد عشت في ليبيا معظم حياتي، لكنني لم أعد أعيش هناك بسبب الوضع الحالي. بيد أنني أواصل النضال من أجل إيجاد مستقبل أفضل لبلدي. ومع ذلك، ما زلنا نواجه تحديات كبيرة لبناء مجتمع قائم على الحرية والعدالة والمساواة. ومن العوائق الأساسية أمام هذا المستقبل القيود الشديدة المفروضة على حيز المجتمع المدني في ليبيا اليوم، بما في ذلك من خلال فرض قوانين ولوائح صارمة، والتحقيقات غير المبررة، وعمليات الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري للمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين، وخطاب الكراهية، والمعلومات المضللة، والانتهاكات المستمرة لحقوق المرأة، وانعدام المساءلة.

إن الإطار القانوني في ليبيا منقوص، ويجسد الانقسامات السياسية المستمرة، ولا يؤدي إلا إلى قمع المجتمع المدني والحد من الحريات الأساسية. في مارس/آذار، أعلن مجلس القضاء الأعلى في ليبيا أن قانونا مجحفا من حقبة القذافي – القانون رقم 19 لعام 2001 – ساري المفعول. ومحاولات مجلس النواب لتعديل القانون لا تجدي نفعا. ولا ينتهك القانون 2001/19 الإعلان الدستوري الليبي لعام 2011 فحسب، بل تم إلغاؤه أيضا بموجب القانون رقم 29 لعام 2013، الذي ألغى جميع القوانين القمعية التي سنت قبل عام 2011. ويقوض هذا القانون حرية المجتمع المدني واستقلاله وينتهك مبادئ حرية التعبير وتكوين الجمعيات المكرسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولهذا السبب، نسعى إلى إلغاء القوانين واللوائح القمعية التي تهدف إلى إعاقة منظمات المجتمع المدني ودورها الحاسم في المرحلة الانتقالية في ليبيا. وذلك أمر ضروري قبل تنظيم أي انتخابات، وهو أيضا ركيزة أساسية لعملية تصويت حرة ونزيهة.

يجب على مجلس النواب سن قانون جديد للمجتمع المدني يتوافق مع المعايير القانونية الدولية لتنظيم عمل منظمات المجتمع

المدني. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تشكيل لجنة مستقلة للمجتمع المدني لكفالة عدم تعرض عملها لتدخل السلطات السياسية أو وكالات الاستخبارات أو قطاع الأمن، بما في ذلك الجماعات المسلحة والميليشيات. إن تفشي خطاب الكراهية والمعلومات المضللة يقوض المجتمع المدني من خلال تأجيج العداء والعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، ويؤدي إلى إجراء تحقيقات وتجميد خطابهم في نهاية المطاف. يتعين علينا اتخاذ إجراءات فورية لوقف الحملات الإعلامية الممنهجة التي تحرض على الكراهية والعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

نشهد أيضا زيادة في خطاب الكراهية والعنف عبر الإنترنت ضد المرأة في المجتمع المدني والسياسة ووسائط الإعلام. وأنا شخصيا واجهت ظاهرة العنف عبر الإنترنت المؤلمة. لقد جعلني عملي هدفا لخطاب الكراهية والمضايقات والتهديدات على مختلف المنصات عبر الإنترنت. هذه الأشكال من العنف عبر الإنترنت لا تسعى إلى إسكات صوتي فحسب، بل تهيئ أيضا بيئة من الخوف والترهيب، سواء بالنسبة لي أو للآخرين من الراغبين في المشاركة في خطاب مُجدٍ بشأن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وبصفتي صحفية ومدققة للحقائق وناشطة في مجال حقوق الإنسان، أحث المجتمع الدولي على دفع ليبيا لسن وإنفاذ قوانين تدين خطاب الكراهية والعنف عبر الإنترنت الذي يستهدف النساء، مع التعاون أيضا مع شركات التكنولوجيا لتطوير أدوات فعالة لرصد المحتوى. إضافة إلى ذلك، يجب على ليبيا تعزيز برامج محو الأمية الرقمية، وإنشاء قنوات إبلاغ سهلة الاستخدام ودعم المنظمات النسائية في جهودها لمكافحة العنف الجنساني عبر الإنترنت. وسيسهم ذلك النهج الشامل في تهيئة بيئة رقمية أكثر أمانا وشمولا للجميع.

نظراً للاتجاه المثير للقلق المتمثل في اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والتحقيق معهم وملاحقتهم قضائيا والاعتداء الجسدي عليهم في ليبيا، من الضروري أن يعطي المجتمع الدولي الأولوية لحماية مساحاتهم الرقمية من خطاب الكراهية والعنف. وعلى نطاق أوسع، من الضروري كفالة الحماية الكاملة للمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين المدنيين لتمكين عملهم في المرحلة الانتقالية الليبية. ويجب التحقيق في جميع أشكال الانتهاكات، بما في ذلك التهديدات والانتقام ضد منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومحاسبة المسؤولين عنها.

بينما ندعو إلى حماية حقوق الإنسان وتمكين المجتمع المدني، يجب علينا أيضا أن نعالج مسألة ملحة أخرى تؤثر تأثيرا كبيرا على مجتمعنا: ألا وهي عدم المساواة بين الجنسين والانتهاكات المستمرة لحقوق المرأة. ويتمثل الانتهاك لحقوق النساء في القيود المفروضة على حركة المرأة. في مايو/أيار، أدخل جهاز الأمن الداخلي التابع لحكومة الوحدة الوطنية إجراء جديدا يطلب بموجبه من النساء الليبيات اللاتي يسافرن بمفردهن من مطار في غرب ليبيا استكمال تصريح رسمي يوضح أسباب سفرهن وأسس سفرهن وحدهن. وبعد شهر، فرضت حكومة الاستقرار الوطني في المنطقة الشرقية قيودا اشترطت الحصول على موافقات أمنية للسفر. وتلك الإجراءات الجديدة تشكل تمييزا ضد النساء بحرمانهن من استقلالهن وحقوقهن كمواطنات متساويات مع الآخرين. واتباع نهج متعدد الأوجه ينطوي على الإصلاح القانوني وإذكاء الوعي والتعاون الدولي أمر ضروري لكفالة الإلغاء الكامل لهذه القيود الجائرة المفروضة على سفر المرأة في ليبيا.

تعكس تلك القيود أيضا عدم المساواة الأوسع نطاقا بين الجنسين داخل مجتمعنا، وتوازي عدم تمثيل المرأة في الحوار السياسي الحالي. فغياب أصوات النساء والشباب في الحوار السياسي يعيق أي تقدم حقيقي في عملية الانتقال إلى السلام والاستقرار. إن اتباع نهج أكثر شمولا أمر ضروري لاستقرار ليبيا وبناء مستقبل عادل ومزدهر للجميع.

أود أن أختتم الوقت المخصص لي بملاحظة بشأن أهمية المساءلة بالنسبة لمستقبل ليبيا، لأنها تضمن العدالة، وتعزز المصالحة، وتردع الانتهاكات في المستقبل، وتظهر التزاما بحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة. إذ من خلال تحميل الأفراد والمؤسسات المسؤولية عن أخطاء الماضي، يمكن لليبيا أن تبني أساس الثقة والاستقرار والتقدم الضروري لمستقبل سلمي. ومن خلال مناصرتنا لحقوق الإنسان، نشق طريقا

نحو ليبيا تتسم بالكرامة والمساواة والعدالة – وهو مستقبل يُسمع فيه كل صوت، وتُقدر فيه كل حياة، ولا تنفصم فيه روابط إنسانيتنا المشتركة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة الجربي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي والسيدة الجربي على إحاطتيهما اليوم. وأرحب بمشاركة ممثل ليبيا في جلستنا.

أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، تشعر المملكة المتحدة بقلق عميق إزاء العنف الذي وقع الأسبوع الماضي في طرابلس، ولا سيما أثره على المدنيين. لقد شهدنا بالفعل تكلفة العنف وعدم الاستقرار في الجوار الليبي هذا العام، من السودان إلى النيجر. ويجب على الجهات الفاعلة الليبية الانتباه إلى هذا التحذير والوفاء بمسؤولياتها في الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء البلد. ويمكن إدراج الأفراد والكيانات الذين يهددون السلام والأمن أو يعرقلون العملية السياسية في ليبيا بموجب نظام الجزاءات الليبي.

ثانيا، تؤكد هذه الاشتباكات على أهمية إحراز تقدم عاجل في العملية السياسية في ليبيا. وأرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص باتيلي لتيسير التفاوض بين الجهات الفاعلة الليبية للتوصل إلى اتفاق سياسي لإجراء الانتخابات. ويجب على قادة ليبيا أن يتعاونوا بشكل عاجل مع الممثل الخاص لمنح هذه العملية فرصة للنجاح. وندعو قادة ليبيا إلى العمل بشكل بناء مع الممثل الخاص باتيلي، بما في ذلك من خلال حضور أي اجتماعات يعقدها، وأن يكونوا منفتحين على تقديم تنازلات ودفع البلد نحو الانتخابات.

ثالثا، تسلط إحاطة السيدة الجربي الضوء على تأثير حملة القمع ضد المجتمع المدني على الليبيين العاديين. وتشير المنافسة على السيطرة على الحيز المدني من جانب المؤسسات الليبية والتقارير مؤخرا عن الاعتقالات التعسفية وقمع نشاط المجتمع المدني إلى اتجاه مثير للقلق. يجب حماية الحيز المدني للسماح لليبيين بمساءلة قادتهم وتمكين الجميع من الاضطلاع بدور في تطوير مجتمع مفتوح وديمقراطي يسمح بحرية تكوين الجمعيات والعمل والتجمع.

أود أن أختتم كلمتي بدعوة قادة ليبيا إلى النظر في تأثير المأزق السياسي على الشعب الليبي. إذ لا تزال ليبيا تعاني من عدم إحراز تقدم سياسي وغير قادرة على القيام باستثمارات طويلة الأجل من أجل تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار. ويجب على قادة ليبيا الوفاء بمسؤولياتهم وتقديم التنازلات اللازمة لإجراء الانتخابات وإطلاق العنان لإحراز تقدم سياسي على المدى الطويل.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على ما قدمه من معلومات مستكملة والسيدة الجربي على إحاطتها الثاقبة. وأرحب أيضا بالسفير السني، الذي ينضم إلينا اليوم.

في البداية، تجدد اليابان دعوتها القوية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في جميع أنحاء ليبيا دون تأخير. بعد رؤية الجهود التي بذلتها لجنة 6+6، أعرب أعضاء مجلس الأمن بالإجماع عن الحاجة إلى مواصلة البناء على التقدم المحرز لتأمين أساس قانوني واتفاق سياسي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة وآمنة. فالانتخابات هي السبيل الوحيد لاستعادة شرعية مؤسسات البلد. ومما يؤسف له أن أصحاب المصلحة السياسيين الليبيين لم يتوصلوا بعد إلى توافق الآراء اللازم لتمهيد الطريق نحو الانتخابات.

لتحقيق الانتخابات التي طال انتظارها، تؤمن اليابان إيمانا راسخا بأنه يجب على المجلس أن يدعم بالكامل الجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص باتيلي لتيسير المفاوضات السياسية والتوصل إلى حل توفيقي فيما بين الجهات الفاعلة الليبية. ومع تقدم الأمور إلى الأمام، هناك حاجة إلى نهج أكثر حرصًا لتجنب أي تراجع. ينبغي دعم النهج الشامل الذي يتبعه الممثل الخاص. وبينما تحيط اليابان علما بالاجتماع الذي عقد في بنغازي في 19 آب/أغسطس، ينبغي للمجلس أيضا أن يحث الأطراف الفاعلة الليبية على التعاون البناء مع جهود السيد باتيلي. وتأمل اليابان في دعم عملية سياسية يقودها ويتولى زمامها الليبيون حقا.

بالانتقال إلى مسألة الأمن، تعرب اليابان عن خالص تعازيها لأفراد أسر أولئك الذين قتلوا في الاشتباكات العنيفة مؤخرا في طرابلس. وتلاحظ اليابان أيضا بقلق أن الحالة في السودان أدت إلى تباطؤ كبير في الجهود الرامية إلى انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة. ومن ناحية أخرى، ترحب اليابان بالاجتماع الأخير للفريق العامل المعني بالأمن في بنغازي لتهيئة بيئة آمنة مواتية لإجراء الانتخابات.

فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، ترحب اليابان بالإعلان عن الانتهاء من إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي، وتلاحظ مع التقدير إنشاء اللجنة العليا للرقابة المالية لكفالة إنفاق وتوزيع الموارد الوطنية على نحو عادل وشفاف. ويحدونا أمل صادق في أن تساعد هذه التطورات على إيجاد زخم نحو توحيد جميع المؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية في البلد.

فيما يتعلق بتدابير تجميد الأصول، نرحب بالمناقشة التي جرت بين المؤسسة الليبية للاستثمار ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا في وقت سابق من هذا الشهر بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التحول الخاصة بالمؤسسة.

أخيرا، تنضم اليابان إلى الآخرين في الإعراب عن القلق إزاء القيود المتزايدة المفروضة على أنشطة منظمات المجتمع المدني على أرض الواقع. وندعو الحكومة الليبية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتوضيح الأساس القانوني لأنشطتها. وعلاوة على ذلك، يتعين معالجة المشاكل الإنسانية الناشئة عن حالة اللاجئين والمهاجرين والمختطفين في أسرع وقت ممكن.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام اليابان القوي تجاه الشعب الليبي وتطلعاته إلى ليبيا مستقرة ويسودها السلام.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص عبد الله باتيلي والسيدة نورا الجربى على إحاطتيهما.

لقد أعرب الليبيون بوضوح عن رغبتهم في إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. ومن المهم الاستماع إليهم. والالتزام الكامل لجميع الجهات الفاعلة الليبية والدولية بهذه الغاية أمر ضروري. فالشعب الليبي له الحق في اختيار قادته بشكل ديمقراطي من خلال الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

تشكل مشاريع القوانين الانتخابية التي اقترحتها لجنة 6+6، التي تمثل مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة، خطوةً في الاتجاه الصحيح. وهي تمثل تقدما كبيرا نحو إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة. ويجب تشجيع المناقشات بين الجهات الفاعلة الليبية، بالتعاون مع الممثل الخاص، من أجل وضع الصيغة النهائية للقوانين الانتخابية وإصدارها في أقرب وقت ممكن.

ترحب فرنسا بالتزام بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بمواصلة عملها مع جميع المؤسسات والجهات الفاعلة الليبية المعنية، من أجل إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة وشفافة. وتكرر تأكيد دعمها لوساطة الممثل الخاص باتيلي لتحقيق هذا الهدف.

إن التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والحفاظ على الاستقرار والأمن في ليبيا أمران ضروريان. ووقعت اشتباكات مسلحة خطيرة بين الميليشيات في طرابلس قبل بضعة أيام على خلفية تزايد انعدام الأمن في طرابلس، بسبب النفوذ المتزايد لتلك الميليشيات. تدعو فرنسا مجددا السلطات الليبية إلى منع أي تصعيد وتذكرها بمسؤوليتها عن كفالة سلامة السكان. وتذكرنا آخر الأحداث بأهمية وجود مؤسسات أمنية وعسكرية موحدة قادرة على كفالة الأمن في جميع أنحاء البلد وإنهاء قبضة الميليشيات الخانقة. في هذا الصدد، ستواصل فرنسا، بالتنسيق مع الأمم المتحدة وجميع شركائها، دعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ورئيسي الأركان، بهدف إعادة توحيد الجيش الليبي. ستواصل فرنسا أيضا المطالبة بالامتثال لحظر الأسلحة وانسحاب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة من الأراضي الليبية، بالتعاون مع البلدان المجاورة لليبيا.

إن التوزيع العادل للموارد فيما بين جميع المناطق الليبية هو المفتاح لحل الأزمة السياسية والأمنية وبناء ليبيا مستقرة وموحدة وذات سيادة. في ذلك الصدد، ترحب فرنسا بإنشاء المجلس الرئاسي لجنة

عليا للإدارة المالية مكرسة لتوزيع مصادر الإيرادات وإدارة النفقات العامة. ترحب فرنسا أيضا بالجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة الليبيين تحقيقا لهذه الغاية.

تكرر فرنسا الإعراب عن قلقها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها السكان المدنيون في ليبيا، ولا سيما المهاجرون. إن إنهاء الاتجار بالبشر أولوية ملحة. كما أن الهجمات على الحريات الأساسية والحد من حرية التعبير وتكوين الجمعيات تثير قلقا بالغا، وكذلك القيود المفروضة على حرية المرأة الليبية في التنقل التي ذكرتها مقدمة إحاطة المجتمع المدني في وقت سابق. ندعو السلطات الليبية إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

يجب استعادة الشرعية السياسية في ليبيا، جنبا إلى جنب مع سيادة البلد ووحدتها. هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار. إن إجراء انتخابات شفافة ونزيهة في جميع أنحاء ليبيا في أقرب وقت ممكن أمر حتمي. تدعو فرنسا الأطراف المعنية إلى العمل بحسن نية والتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام تحقيقا لهذه الغاية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتوقعات الشعب الليبي.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، غابون وموزامبيق وبلدي، غانا. نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد عبد الله باتيلي، على إحاطته المفيدة. كما نشكر السيدة الجربي. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة. تود المجموعة التأكيد على ثلاث نقاط اليوم.

أولا، نعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام باتيلي لإيجاد حلول توافقية، بالتعاون مع السلطات الليبية، للمسائل المتعلقة بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شفافة وشاملة في ليبيا في أقرب وقت ممكن.

(تكلم بالإنكليزية)

على الصعيد السياسي، تشيد المجموعة بالجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الخاص للعمل مع جميع المؤسسات والجهات الفاعلة الليبية ذات الصلة لمعالجة الجوانب المتنازع عليها في الإطار الانتخابي. بينما نلاحظ العمل المفيد الذي تقوم به لجنة 6+6، نحث الممثل الخاص للأمين العام على العمل مع جميع أصحاب المصلحة لوضع جداول زمنية ثابتة من أجل تلبية تطلعات الشعب الليبي لإجراء الانتخابات دون مزيد من التأخير. تأمل المجموعة التوصل إلى توافق سياسي فيما بين أصحاب المصلحة الليبيين حول مشروع قانون انتخابي قابل للتطبيق في أقرب وقت ممكن من أجل تمهيد الطريق لتحقيق استقرار مستدام في البلد. نكرر دعوتنا لجميع أصحاب المصلحة الليبيين إلى ضمان المشاركة المجدية للمجتمع الليبي، بما في ذلك النساء والشباب، في حوار شامل بحسن نية – وهو الكفالة الوحيدة للسلام والاستقرار الدائمين اللذين يستحقهما الشعب الليبي. تؤكد المجموعة على أن عملية السلام في ليبيا يجب أن تكون بقيادة ليبية وملكية ليبية، وتيسرها الأمم المتحدة، ويدعمها المجتمع الدولي، وتسترشد بحوار شامل يفضي إلى المصالحة الوطنية. في ذلك الصدد، رحبنا بالاجتماع التحضيري الذي عقد في برازافيل في 20 تموز/يوليه كجزء من عمليات المصالحة التي يسرها الاتحاد الأفريقي.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، تلاحظ المجموعة بقلق السياق الأمني الهش الذي تجلى مؤخرا في الاشتباكات المسلحة بين الجماعات المتنافسة في طرابلس. إذ تسببت الاشتباكات العنيفة التي وقعت يومي 14 و 15 آب/أغسطس بين اللواء 444 وجهاز الردع في مقتل ما لا يقل عن 55 شخصا وإصابة 146 آخرين من المدنيين. ندين بشدة الحادث ونكرر دعوتنا لجميع الجماعات المسلحة إلى ممارسة ضبط النفس والامتثال الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 من أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي نحو تحقيق السلام والأمن على المدى الطويل. تدعو المجموعةُ السلطات الليبية إلى مواصلة جهودها والتزامها بتوحيد قوات الأمن الليبية.

ثالثا، على صعيد حقوق الإنسان، تواصل المجموعة حث السلطات الليبية، بدعم من المجتمع الدولي، على العمل نحو تحسين محنة المهاجرين واللاجئين في ليبيا. ندين بشدة الاحتجاز التعسفي الجماعي لطالبي اللجوء في ظروف غير إنسانية وندعو السلطات

الوطنية إلى ضمان حماية المهاجرين من أي انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار بالبشر والتعذيب والعنف الجنسي والجنساني والابتزاز. نكرر دعوة الأمين العام إلى إيجاد بدائل للاحتجاز تهدف إلى إدارة الهجرة تماشيا مع القانون الدولي.

لا تزال المجموعة تشعر بالقلق إزاء الأثر الاقتصادي للنزاع الذي طال أمده والأزمة السياسية المستمرة في ليبيا، اللذين يؤثران سلبا على الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا. إلا أننا نشيد بعمل اللجنة المالية العليا والاتفاق الذي تم التوصل إليه قبل يومين لتوحيد مصرف ليبيا المركزي. نحث على تكرار النهج التشاوري والوطني المنحى المتبع للتوصل إلى هذه النتائج المهمة في حل التحديات الوطنية العديدة التي يتعين على ليبيا أن تتصدى لها.

بالنظر إلى الاضطرابات السياسية والأمنية المستمرة في منطقة الساحل، تود المجموعة أن ترى التزاما متجددا وشعورا بالإلحاح من جانب دولة ليبيا، مدعوما بدعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل، لتحقيق الاستقرار في ليبيا في أقرب وقت ممكن مع احترام سيادتها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص عبد الله باتيلي والسيدة نورا الجربي على إحاطتيهما. أود أن أتناول النقاط الثلاث التالية.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، لا تزال سويسرا مقتنعة بأهمية إجراء الانتخابات، خاصة وأن الليبيين أنفسهم هم الذين يدعون إلى إجرائها. نحيط علما بالعمل الذي قامت به لجنة 6+6 للتوصل إلى اتفاق بشأن مشاريع القوانين الانتخابية. وسيكون من الأهمية بمكان ضمان معالجة المسائل التي لم تحل. والتوصل إلى اتفاق شامل قبل الانتخابات أمر أساسي لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات نزيهة ومنصفة. نؤيد إجراء عملية تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وندعو أصحاب المصلحة الليبيين إلى المشاركة البناءة في ذلك الصدد. بما أن الأمن شرط مسبق أيضا لضمان بيئة تيسر إجراء الانتخابات، فإن سويسرا تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية المتوترة جدا، التي تجلت في الصدامات التي وقعت في طرابلس الأسبوع الماضي.

ثانيا، فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، فإن أحد الدروس التي استخلصتها سويسرا من دورها كرئيس مشارك للفريق لعامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في إطار عملية برلين هو أنه من الأهمية بمكان إعطاء صوت للذين يتعاملون مع الحالة المتدهورة على أساس يومي. وكما أخبرتنا السيدة الجربي في وقت سابق، فإن الليبيين يعلموننا بأحد شواغلهم الرئيسية، وهو أن حيز المجتمع المدني يتقلص باستمرار، كما يؤكد أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/589). ولا تزال السيطرة المفرطة والقيود البيروقراطية التي تفرضها الجهات الأمنية في ازدياد. تؤيد سويسرا دعوة الأمين العام إلى إلغاء تلك التدابير، ولا سيما القانون رقم 19 لعام 2001. يقيد هذا القانون حقوق التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي لجميع الأفراد، بمن فيهم أعضاء المجتمع المدني، وذلك في تناقض واضح مع التزامات ليبيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويساور سويسرا قلق بصفة خاصة إزاء الانتهاكات والإساءات التي تعاني منها النساء والفتيات، سواء كن ليبيات أو أجنبيات. فيجب وقف ومنع الاعتداءات الجنسية والجنسانية، بما في ذلك ما تحدث في أماكن الاحتجاز، ويجب المعاقبة عليها.

ومن الضروري أيضا إشراك المرأة في العمليات السياسية، مثل الانتخابات وعملية المصالحة الوطنية. ويجب أن تكون المرأة قادرة على المشاركة بأمان تام، دون مضايقة أو تخويف أو إعاقة لحريتها في التنقل ولحقوقها الأساسية.

وفيما يتعلق بالجزاءات، يجب تنفيذها تنفيذا فعالا، امتثالا لقرارات مجلس الأمن. ومن المهم أيضا تعزيز الإجراءات العادلة في نظم الجزاءات. وترحب سويسرا بعمل أمين المظالم لدى لجنة مجلس الأمن عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات،

في تعزيز تطبيق سيادة القانون في جزاءات الأمم المتحدة. ونشدد في هذا الصدد على أهمية آلية الاستعراض بالنسبة لطلبات الرفع من قوائم نظم الجزاءات الأخرى المماثلة لذلك النظام. وتذّكر سويسرا في هذا الصدد بالرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن من مجموعة الدول المتقاربة فكرياً بشأن الجزاءات المحددة الهدف (S/2023/486).

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي، وكذلك الممثل الدائم لليابان، السفير إيشيكاني، بصفته رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا، على إحاطتيهما. وقد استمعت أيضا باهتمام إلى بيان السيدة الجربي. وأرحب بالسفير السني في جلسة اليوم.

لقد بلغت العمليةُ السياسية في ليبيا حاليا مرحلةً حرجة. وتقدر الصين عمل اللجنة المشتركة 6+6 في التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع قانون الانتخابات وتنوه بموافقة مجلس النواب الليبي على مشروع القانون ذي الصلة. وتدعم الصين انخراط جميع الأطراف في ليبيا في الحوار على الأساس الحالي وبناء توافق في الآراء وتعزيز عملية الانتقال السياسي الشاملة والجامعة.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على استمرار الأدوار الهامة لجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة وتؤيدها. كما تدعم الصين الممثل الخاص للأمين العام باتيلي في تعزيز التواصل مع جميع الأطراف في ليبيا لإيجاد التآزر بينها.

إن القضية الليبية هي نتاج عوامل متعددة مثل السياسة والتاريخ والانتماء العرقي، والضغط والتدخل الخارجيان هما مصدران مهمان لعدم الاستقرار. ومؤخرا دعت الأطراف المعنية في ليبيا والمنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، مرارا إلى احترام سيادة ليبيا وملكيتها للقضية الليبية. فيجب على المجتمع الدولي التقيد بمبدأ القيادة الليبية والملكية الليبية، واحترام أصوات جميع الأطراف المعنية، والتجاوب مع الشواغل المعقولة لجميع الأطراف بدلا من ممارسة الضغط الخارجي بشكل أعمى وفرض الحلول.

لقد أسفرت الاشتباكات العنيفة الأخيرة في طرابلس عن سقوط ضحايا. وتدعو الصين جميع الأطراف في ليبيا إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب الأعمال التصعيدية والحفاظ على وقف إطلاق النار.

وترحب الصين بحقيقة أن الممثل الخاص للأمين العام باتيلي قد ترأس اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في مناسبات عديدة، وتأمل أن تنفذ جميع الأطراف في ليبيا نتائج تلك الاجتماعات وأن تحرز تقدما كبيرا في توحيد الوكالات الأمنية وإنشاء آلية لوقف إطلاق النار.

إن انسحاب القوات المسلحة الخارجية والمرتزقة هو عامل مهم يؤثر على أمن ليبيا والمنطقة، ولا يمكن تجاهل الآثار غير المباشرة للحالة في السودان. وتدعم الصين ليبيا في تعزيز التواصل والتعاون مع دول المنطقة لضمان عملية إجلاء سلسة ومنظمة والحفاظ على الأمن المشترك للبلد والمنطقة.

لقد لاحظت الصين الانتعاش التدريجي لإنتاج النفط في ليبيا وتحسن الوضع الاقتصادي. ونرحب بالتدابير الهامة التي اتُخذت مؤخرا، مثل إنشاء اللجنة العليا للرقابة المالية وإعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي. ويجب على المجتمع الدولي مساعدة ليبيا في تنسيق الجهود لتعزيز المصالحة السياسية وإعادة البناء الاقتصادي وتقديم المزيد من الدعم للتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية في ليبيا.

ويجب على جميع الأطراف في ليبيا حل خلافاتها بشأن إدارة وتوزيع دخل صناعة النفط وضمان الاستفادة الحقيقية لجميع الناس من عوائد التنمية. إن الأصول المجمدة للحكومة الليبية هي ملكية عامة للشعب الليبي وينبغي استخدامها لإعادة الإعمار والتنمية الوطنيتين. وينبغي لمجلس الأمن واللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا أن يوليا مزيدا من الاهتمام لذلك وأن يتخذا تدابير عملية لمعالجة هذا الأمر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم

المتحدة للدعم في ليبيا، السيد عبد الله باتيلي، والممثل الدائم لليابان، السيد كيميهيرو إيشيكاني، على إحاطتيهما. وقد استمعنا أيضا إلى مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني.

للأسف، لم تتمكن ليبيا منذ أكثر من عقد من التعافي من عواقب التدخل العسكري لبلدان الناتو، ونتيجة لذلك تم عملياً تدمير دولتها وتقويض سلامتها الإقليمية وتدمير اقتصادها. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من المحاولات العديدة، لم تتحقق المبادرات الرامية إلى إعادة بناء البلد بالسرعة المأمولة. بل أصبح البلد أكثر انقساما، وذلك بسبب تأثير المصالح الخارجية المتنوعة وغياب الدعم المحايد والمنسق للحوار الوطني.

ومع ذلك، فإن الجهود المستمرة التي يبذلها الشعب الليبي لإعادة توحيد مكونات بلده تؤتي ثمارها. إننا نرحب بالقرار الذي اتخذه الليبيون في 6 تموز/يوليه بإنشاء لجنة عليا للرقابة المالية والقرار الصادر في 20 آب/أغسطس بدمج الفرعين الغربي والشرقي لمصرف ليبيا المركزي، واللذين كانا يعملان بشكل منفصل منذ عام 2014. ويحدونا الأمل في أن العمل على إعادة توحيد هذه المؤسسة، المسؤولة عن توزيع الإيرادات من صادرات الطاقة، من بين مهام أخرى، يمكن أن تحفز أيضا الدمج على المسار السياسي.

ومن القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الليبي التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإجراؤها، والتي من شأنها أن تضع حدا للوضع الذي طال أمده المتمثل في وجود سلطتين وضمان استعادة وحدة ليبيا وسلامة أراضيها، فضلا عن مواجهة تحديات تعافيها بعد الأزمة.

وما فتئنا في هذا الصدد نتابع عن كثب المسار الدستوري للعملية السياسية الليبية. وقد أُعلن في 25 تموز/يوليه أن رئيسي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة قد اختتما إجراء مفاوضات بينهما ووافقا على خارطة طريق داخل هياكل المجلسين من أجل إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة وطنية جديدة. وفي وقت سابق من نهاية حزيران/يونيه، في إطار اللجنة المشتركة 6 + 6 التي تم إنشاؤها بمبادرة منهما في مدينة بوزنيقة المغربية، تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات الهامة.

إننا ندعو جميع الأطراف الليبية الفاعلة إلى مضاعفة جهودها وتهيئة الظروف المناسبة لتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في المستقبل المنظور. ونعتقد أن الليبيين أنفسهم هم من ينبغي أن يقرروا في نهاية المطاف متى وكيف سيجرون الانتخابات. ومن المهم في هذا الصدد تركيز الجهود على تقديم الدعم لهم في ذلك المسعى، ولكن ليس التركيز على اتخاذ القرارات نيابة عنهم.

وما لم تعترف جميع القوى السياسية الرئيسية بنتائج الانتخابات الوطنية في ليبيا فلن يتمكن البلد من تجنب تفاقم زعزعة الاستقرار وجولة أخرى من العنف. ولذلك يجب أن تكون العملية الانتخابية شفافة وشاملة حقا، وأن تشمل دون تمييز كامل أطياف القوى السياسية الرئيسية في الجماهيرية السابقة، بما في ذلك ممثلو السلطات السابقة.

ومن الواضح لنا أنه في ظل الظروف الراهنة لا يمكن إحراز تقدم كبير في ليبيا إلا من خلال الجهود المشتركة لجميع أصحاب المصلحة الليبيين والأطراف العالمية والإقليمية المؤثرة، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي. ففي حل الأزمة، تكتسي الأمم المتحدة وأداتها الرئيسية، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أهمية أكبر من أي وقت مضى. ونؤكد من جديد دعمنا للعمل الدؤوب الذي يضطلع به السيد باتيلي، رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لإيجاد سبل مقبولة لحل المأزق السياسي الداخلي وتعزيز الحوار السياسي.

وكما ذكر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال الجلسة العامة لمؤتمر القمة الروسية – الأفريقية الثانية في 28 تموز/يوليه، من المهم تحقيق وحدة وطنية حقيقية والحيلولة دون تحول الأراضي الليبية إلى ساحة للمواجهة بين دول ثالثة. وتدرك روسيا مدى تعقيد تلك العملية وستبذل بدورها قصارى جهدها لدعم التعاون البناء بين جميع القوى الليبية.

وتبين التجربة الليبية بوضوح أن أي مبادرات منفصلة، بما فيها تلك التي تنشئ مختلف أشكال الصيغ والموائد المستديرة لدعم حل لا يشمل جميع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية المؤثرة – بل وممثلي ليبيا نفسها – لن تحقق النتيجة المرجوة. ومرة أخرى، نؤكد أن بلدنا

مستعد للانخراط في تعاون بناء مع جميع الجهات صاحبة المصلحة. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق بالطبع إزاء محاولات بعض البلدان الغربية استغلال الحالة في ليبيا لتعزيز بعض المصالح الجيوسياسية والاقتصادية، بما في ذلك في سوق النفط والغاز.

وإنه لأمر طيب أن نسمع أن ليبيا لم تشهد أي قتال نشط منذ أكثر من عامين. ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية هشة، كما يتضح من الاشتباكات الأخيرة التي وقعت في طرابلس والزاوية وغيرهما من المدن. ونشعر بالقلق أيضا إزاء تعزيز خلايا الهياكل الإرهابية الدولية والإقليمية وضعها في البلد وزيادة الفوضى في المناطق الحدودية للجماهيرية السابقة، التي تعيش بعض الدول المجاورة لها فترة من عدم الاستقرار. وعلاوة على ذلك، نشير إلى ضرورة تكثيف الجهود لتهيئة الظروف اللازمة لإدماج العناصر العسكرية المتفرقة في البلد في جيش ليبي واحد. ويتطلب تحقيق ذلك الهدف قدرا كبيرا من الطاقة والإرادة السياسية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالأنشطة التي تضطلع بها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، التي تحرز مزيدا من التقدم نحو التوصل إلى حل كامل. ويتمثل أحد المجالات الرئيسية في ذلك الصدد في التخلص نهائيا من الوجود العسكري الأجنبي في الأراضي الليبية. ونؤيد تنفيذ انسحاب متزامن ومتوازن وتدريجي ومرحلي لجميع الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على عرضه المفصل، كما نشكر السيدة الجربي على ملاحظاتها الثاقبة.

أود بداية أن أرحب بتوحيد مصرف ليبيا المركزي، كما أشيد بحسن إدارة جميع المعنيين للمسألة. ونحيط علما بإنشاء اللجنة العليا للرقابة المالية في ليبيا ونرحب بذلك. ونقدر اتخاذ هذه الخطوة الهامة نحو كفالة الشفافية في الأموال العامة والتوزيع العادل للثروة الوطنية الليبية، على النحو الذي طلبه المجلس. ونأمل أن يستمر ذلك الزخم وأن يشجع القوى السياسية في ليبيا على الاستمرار في ذلك الاتجاه، فضلا عن توظيف ذلك الزخم في المسار الأمني والعمليات السياسية. والاشتباكات المميتة التي وقعت في طرابلس مؤخرا هي في الواقع تذكير صارخ بأن الحالة الأمنية تتأثر بشدة بالجمود السياسي في ليبيا. وننضم إلى المتكلمين الآخرين في الدعوة إلى وقف التصعيد وتحقيق المساءلة. وتذكّرنا هذه الأحداث أيضا بضرورة التقيد الكامل بحظر توريد الأسلحة في ليبيا.

ونرحب بالبيان الذي أدلى به الممثل الخاص باتيلي ونؤكد مجددا دعم ألبانيا الكامل لولايته ودور الوساطة الحاسم الذي يضطلع به في ليبيا والذي نشيد به. ولا نزال ملتزمين بعملية سياسية جامعة يقودها الليبيون ويمسكون زمامها بوساطة الأمم المتحدة، تمهد الطريق نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن. ويجب أن يلتزم جميع أصحاب المصلحة الليبيين بإيجاد حلول مستدامة وذات مصداقية لتحقيق تطلعات شعبهم. ولذلك، ندعوهم إلى تجديد جهودهم التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق سياسي. وفي هذا السياق، ينبغي للأطراف الليبية أن تحدد الأساس القانوني اللازم لإرساء أسس الديمقراطية في البلد من خلال إجراء انتخابات ديمقراطية تستند إلى قانون انتخابي يلبي توقعات جميع الجهات السياسية صاحبة المصلحة. فالانتخابات هي السبيل الوحيد لاستعادة الشرعية للمؤسسات الليبية. وعليه، فإنه من الضروري أن تحظى وساطة الأمم المتحدة والممثل الخاص باتيلي بأقوى دعم من داخل ليبيا وخارجها. وتتشاطر جميع الجهات الفاعلة المسؤولية عن تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق الاستقرار والأمن. ولا بد من محاسبة من يعرقلون سير العملية.

على المسار الأمني، نقر بأن الحالة لا تزال هشة ونؤكد من جديد الضرورة الملحة إلى توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية سعيا لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين. ومما يؤسف له أن الحالة السياسية في البلد كان لها أيضا تأثير كبير على حالة حقوق الإنسان. وكما قالت مقدمة الإحاطة عن المجتمع المدني للتو – وهو ما يظل يشكّل مصدر قلق عميق – يجب وقف الهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في مجال حقوق المرأة والصحفيين وجمعيات المجتمع المدني. وتحقيق المساءلة أمر مهم في ذلك الصدد، كما

ذكرت مقدمة الإحاطة. ويضطلع المجتمع المدني بدور حاسم الأهمية في تهيئة المناخ المؤاتي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ونود أن نختتم بالتأكيد لجميع أصحاب المصلحة الليبيين على ضرورة رسم مسار واضح يفضي لإجراء الانتخابات. وندعوهم إلى العمل بشكل بنَّاء مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لكسر حالة الجمود التي تقوض جميع الآمال المتصلة بمستقبل الليبيين.

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة الجربي من المجتمع المدني على إسهامها، وأشارك الآخرين في الترحيب بالوفد الليبي في هذه الجلسة.

تابعت البرازيل بقلق عميق الاشتباكات المسلحة الأخيرة التي اندلعت في طرابلس يومي 14 و 15 آب/أغسطس. ونأسف للعودة إلى الأعمال العدائية ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن ارتكاب المزيد من أعمال العنف. وندعو جميع الأطراف التي لها سلطة على الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلد إلى مضاعفة جهودها من أجل إنشاء هيكل أمني موحد وخاضع للمساءلة في ليبيا. ويشكّل خطر تجدد النزاع في ليبيا تذكيرا صارخا بالضرورة الملحة لدعم تنفيذ وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك من خلال إصلاح قطاع الأمن. ويكتسي نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها في المجتمع الليبي أهمية أساسية أيضا لأي استراتيجية ناجحة تهدف لتحسين الظروف الأمنية في البلد. وتكمن جذور المأزق السياسي الحالي في النقص الواضح والبالغ في الثقة والتماسك الاجتماعي بين المؤسسات الليبية الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة. وتسمح تلك الظروف أيضا بالتدخلات الخارجية التي تفاقم المأزق السياسي الحالي.

ويمكن لجهود بناء السلام أن تهيئ بيئة مؤاتية لتحقيق المصالحة السياسية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، نذكّر بالدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام، بناء على طلب ليبيا، في حشد الاهتمام الدولي باحتياجات بناء السلام وأولياته المحددة وطنيا. ويمكن للجنة أن تساعد في تعزيز الحوار بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وأن تسهم في نظر مجلس الأمن في الحالة في ليبيا. وتتطلب الروابط بين الحالة في ليبيا والحالة في البلدان المجاورة، لا سيما في منطقة الساحل، تعاونا وثيقا في المنطقة. وننوه بإسهام اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في تنسيق المواقف بين الجهات الفاعلة الليبية المعنية بشأن انسحاب القوات الأجنبية من ليبيا وإعادتها إلى البلدان المجاورة. وننوه بإسهام الاتحاد الأفريقي الجدير بالإشادة في دعم عملية المصالحة الوطنية في ليبيا. ونأمل أن يساهم في إيجاد حلول مستدامة في المجال السياسي أيضا.

ينبغي أن يكون إنشاء حكومة موحدة ثمرة عملية سياسية يقودها الليبيون ويمسكون زمامها. ويتسق الاتفاق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، استنادا إلى العمل الذي تضطلع به لجنة 6+6 استعدادا لإجراء الانتخابات الوطنية، مع هذا المبدأ الأساسي. ونثق بأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ستواصل تيسير الحوار بين الليبيين لتهيئة الظروف المؤاتية لتوحيد الحكومة. وتكرر البرازيل دعمها لولاية الممثل الخاص للأمين العام للتوسط بين أصحاب المصلحة الليبيين وفقا لمبدأ الملكية الوطنية. وقد بعث فينا الأمل الإعلان الصادر في 20 آب/أغسطس عن إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي بعد ما يقرب من تسع سنوات من الانقسام. ونأمل أن يكون للقرار تأثير إيجابي على الاقتصاد الليبي وأن يكون بمثابة حافز لتوحيد المؤسسات الأخرى.

وبعد 12 عاما من تجميد الأصول، يتطلب الحفاظ على الأصول الليبية المجمدة رصدا أوثق وتدابير مستكملة من جانب اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، وتكييفها مع الظروف الراهنة. ولا ينبغي لشلل العملية السياسية في ليبيا بأي حال من الأحوال أن يبرر الشلل في لجنة الجزاءات في مواجهة التقارير عن نضوب الأموال أو التهديدات بمصادرة ثروة ليبيا السيادية. والبرازيل على استعداد لاستكشاف إدخال تحسينات فنية على تجميد الأصول داخل اللجنة والمجلس، حسب الاقتضاء.

السيد المزروعي (الإمارات العربية المتحدة): أشكر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة

للدعم في ليبيا، السيد عبد الله باتيلي، على إحاطته الهامة. كما استمعنا لإحاطة السيدة نورا الجربي. وأرحب بمشاركة السفير طاهر السني في جلسة اليوم. وفي إطار هذه الجلسة، أود التركيز على عدد من النقاط الأساسية:

أولا، لا بد من التغلب على القضايا المتبقية في مسودة الإطار القانوني للانتخابات التي أعدتها لجنة 6+6 لتحقيق توافق مقبول لدى الأطراف كافة، بحيث يتيح إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية متزامنة، تكون مبنية على أسس قانونية متينة وتحظى نتائجها بالاحترام من قبل جميع الأطراف لإنهاء المرحلة الانتقالية بما يلبي إرادة الشعب الليبي الشقيق. ولهذا، تدعو دولة الإمارات الأطراف كافة إلى الاستمرار في مساعيها والبناء على التفاهمات الأخيرة، للتوصل إلى حل شامل وعادل لهذه المسألة وتجاوز حالة الانسداد السياسي. كما نؤكد على ضرورة تجنب الأطراف أي مبادرات أحادية الجانب قد تؤدي إلى تعميق الانقسام الحالي. ونؤكد هنا على دعمنا لجهود السيد باتيلي والبعثة الأممية في تيسير العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويتولون زمام أمورها.

ثانيا، يجب مواصلة العمل على معالجة مختلف التحديات الأمنية المستمرة في التفاقم في ليبيا، مثل ما شهدنا من تطورات مقلقة للأوضاع في طرابلس. إن دولة الإمارات، وإذ تعرب عن خالص تعازيها ومواساتها لأسر الضحايا المدنيين جراء الاشتباكات الأخيرة، تؤكد على دعوتها الأطراف كافة إلى خفض التصعيد وحل الخلافات سلميا وإلى الحفاظ على سلامة المدنيين وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، لضمان عدم تكرار هذه الأحداث المؤسفة. كما نؤكد على الضرورة الملحة للمضي في توحيد جميع مؤسسات الدولة الحيوية، لتمكين ليبيا من مواجهة التحديات والأخطار المحتملة بشكل أكثر فعالية، خاصة وأن الأوضاع في عدد من دول الجوار قد تهدد بتقويض المكتسبات التي حققتها ليبيا خلال السنوات الأخيرة.

ونثمن عقد اجتماع مجموعة العمل الأمنية الدولية في شهر تموز/يوليه في بنغازي، بحضور أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. ونثني على التزام الأطراف الجاد والمسؤول في مساعيها للتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، حيث يؤكد بلدي على مواصلة دعم تلك المساعي، وأي مساع تهدف إلى بناء الثقة بين القيادات العسكرية والأمنية وتوحيد صف الليبيين. كما نضم صوتنا إلى مجموعة العمل الأمنية في حث الأطراف الليبية على تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات. ونشدد في هذا السياق، على ضرورة استمرار المساعي لتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية وإخراج جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة بشكل متزامن ومرحلي وتدريجي ومتوازن.

ثالثا، نؤكد على ضرورة تكاتف المجتمع الدولي لدعم الجهود الوطنية الليبية الرامية إلى معالجة مسألة الهجرة غير النظامية وأسبابها الجذرية، مع احترام سيادة ليبيا وتشريعاتها الوطنية، وأن تتوسع هذه الجهود لتشمل بلدان المنشأ ودول العبور. ونشيد في هذا الصدد، بتفاعل ليبيا مع الجهود الدولية والإقليمية لمعالجة هذه المسألة.

رابعا، يؤكد بلدي على أهمية أنْ تظَل حقوق الشعب الليبي والحفاظ على ثرواته وأصوله المُجَمَّدة أولوية قصوى، إذ ينبغي صونها للأجيال القادمة، مع مراعاة شواغل الجانب الليبي بشأنها، خاصة فيما يتعلق بمسألة تآكل الأصول ومحاولات السيطرة والاستحواذ عليها من جانب الغير. ونكرر دعوتنا السابقة لتحييد قطاعي النفط والمال عن الاستقطاب السياسي والحفاظ على وحدتهما ونزاهتهما، حيث تدعم دولة الإمارات جهود المجلس الرئاسي الليبي في تشكيل آلية الرقابة المالية، ونثني على منهجية عملها في هذا الصدد. كما نرحب باتفاق اللجنة المالية العليا على وضع وتوحيد معايير الإفصاح عن بيانات الإيرادات والإنفاق العام مطلع هذا الشهر. ولا يفوتنا التأكيد هنا على ضرورة أن ينظر مجلس الأمن جديّا في نظام العقوبات على ليبيا بشكل عملي ومتجدد لجعله ملائما للواقع الحالي وليصبح وسيلة لدعم جميع الجهود الوطنية الليبية لا لعرقلتها وخاصة في الجنوب الليبي.

وختاما، نشدد على أن إكمال عملية المصالحة الوطنية، بحيث تكون شاملة وجامعة ولا تقصي أحدا، يعد مطلبا ضروريا لإحراز تقدم ملموس في جميع المسائل السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا.

ونتطلع إلى أن تكلل جميع الجهود المبذولة في هذا الجانب بالنجاح، بما يحفظ استقلال ليبيا ووحدتها وسلامة أراضيها.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته والسيدة الجربي على ملاحظاتها. ونرحب بالممثل الدائم لليبيا، السفير السني، في جلسة اليوم وسنستمع باهتمام إلى بيانه.

لقد تابعت الإكوادور بقلق الأنباء عن الاشتباكات المسلحة التي وقعت في طرابلس قبل بضعة أيام، والتي خلفت عشرات القتلى والعديد من الجرحى. إن تلك الأحداث المأساوية تهدد بتقويض المكاسب التي تحققت، فضلا عن الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة أمنية صحية تفضي إلى إحراز تقدم على الجبهة السياسية. ومن الضروري أن تعالج الأطراف المعنية خلافاتها من خلال الحوار وأن تفي بمسؤوليتها عن ضمان الأمن واحترام حقوق الإنسان للمدنيين. ونحث بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على مواصلة دعم جهود اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 وفي تطوير الخطة التشغيلية للخروج المنظم للقوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة. وللحيلولة دون تدهور الحالة الإنسانية ودخول الأسلحة والذخائر إلى البلد، من المهم كفالة الاحترام الكامل لحظر الأسلحة، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونشيد بجهود فريق الأمم المتحدة في ليبيا لإعداد استجابة لزيادة محتملة في الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية على طول الحدود. ونرحب كذلك بإنشاء لجنة عليا للرقابة المالية، فضلا عن الإعلان عن الانتهاء من إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي. ويمكن أن تكون تلك الخطوات الإيجابية حافزا هاما لدعم العملية السياسية والإسهام في توحيد المؤسسات الأخرى لصالح الشعب الليبي.

ويتفق وفد بلدي مع الأمين العام على أن العملية السياسية في ليبيا قد وصلت إلى مرحلة حرجة. ونحث الجهات الفاعلة الليبية ذات الصلة على الاتفاق على إطار انتخابي واقعي وحل جميع القضايا الخلافية بهدف إجراء انتخابات سلمية وشفافة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن. وتكرر إكوادور دعمها للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لتيسير التوصل إلى اتفاق بين الجهات الفاعلة الليبية لإجراء هذه الانتخابات، بما يتماشى مع قرارات المجلس ذات الصلة وبالبناء على التقدم المحرز في مفاوضات لجنة 6+6.

في الختام، نحث قادة البلد على العمل بشكل بناء والتعاون مع الممثل الخاص باتيلي من أجل إيجاد حل يلبي رغبة الشعب الليبي في العودة إلى الديمقراطية والتمتع بحياة كريمة ومزدهرة. ولا يزال دعم المجتمع الدولي في ذلك الصدد مهما في سياق الاحترام غير المشروط لمبدأ المسؤولية الوطنية.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته والسيدة الجربي على ملاحظاتها الثاقبة. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

ما زلنا نلاحظ مأزقا سياسيا طال أمده في ليبيا. ويؤدي ذلك إلى حالة أمنية متوترة، يمكن أن تتصاعد بسرعة إلى اشتباكات عنيفة، كما شهدنا مؤخرا. وهذا يؤكد ضرورة أن يكون المجتمع الدولي موحدا وداعما للجهود الرامية إلى النهوض بالسلام والاستقرار في البلد. والانتخابات ضرورية لإيجاد حل سياسي مستدام وشامل للجميع.

وعلى الجبهة السياسية، نواصل حث جميع الأطراف الليبية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على التعاون الكامل مع الممثل الخاص للأمين العام بصورة بناءة وشفافة وبروح من التوافق. وستواصل مالطة دعم جهود الممثل الخاص للدخول في مشاورات شاملة للجميع مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة وتيسير المناقشات فيما بينها. وهذا هو السبيل الوحيد لدفع عملية سياسية يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها، تحت رعاية الأمم المتحدة، في ظل توافق الآراء السياسي الضروري والإطار القانوني اللازم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في أجواء آمنة. ونؤكد من جديد حق الشعب الليبي في اختيار قيادته من خلال هذه الانتخابات وفي رؤية تطلعاته الديمقراطية تتحقق. وفي ذلك السياق، نشدد على المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع العمليات السياسية والإصلاحات الانتخابية، فضلا عن مشاركتها بأمان في الانتخابات.

تؤكد الاشتباكات الأخيرة في طرابلس والحوادث التي شهدتها مؤخرا مدينة الزاوية هشاشة الحالة الأمنية. ونواصل الدعوة إلى الحوار ووقف التصعيد وتولي المسؤولية القانونية عن حماية المدنيين. ولا تزال التهديدات الهيكلية لأمن ليبيا قائمة، مما يشكل تهديدات للمدنيين في ليبيا، بمن فيهم الأطفال. وفي ذلك السياق، نرحب بأن اليونيسف ستجري دراسة استقصائية عنقودية متعددة المؤشرات لزيادة البيانات والتحليلات المتعلقة بالنساء والأطفال في البلد. ونأمل أن يعزز ذلك قدرة ليبيا على رصد حقوق الطفل ووضع سياسات فعالة لحماية الأطفال.

ويساورنا القلق إزاء استمرار وجود المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة، وينبغي إعطاء الأولوية لانسحابهم الكامل. ومما يثير القلق بنفس القدر انتشار الأسلحة الواقعة تحت تصرف جهات عديدة، منها التابع للدولة ومنها غير التابع لها. ومن الضروري الامتثال الكامل لحظر الأسلحة والإطار الأوسع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. ونعتقد أن فرض تجميد الأصول هو لصالح ليبيا وشعبها وأنه يجب الإعلان عن الأموال الليبية المودعة في الخارج وتجميدها لإعادتها في نهاية المطاف. ويتطلب العمل المتواصل للجنة العسكرية المشتركة 5+5 والتدابير الأخرى التي ترمي إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية دعمنا الكامل. ويشمل ذلك دور عملية إيريني وعقد الجلسة العامة الأولى بالحضور الشخصي في ليبيا للفريق العامل المعني بالأمن التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين.

ونرحب بالإعلان عن الانتهاء من إعادة توحيد فرعي مصرف ليبيا المركزي. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى توحيد المؤسسات السياسية والعسكرية. ونرحب أيضا بإنشاء لجنة عليا للرقابة المالية وبالاجتماعات التي عقدتها مؤخرا لمعالجة مسائل الشفافية في إنفاق الأموال العامة وكفالة التوزيع العادل للموارد الوطنية باعتبارها خطوة إيجابية. ونأمل أن يدعم ذلك الجهود المبذولة لمعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تواجه شرائح كبيرة من الشعب الليبي.

ومن منظور حقوق الإنسان، يؤسفنا أن نلاحظ تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في ليبيا. وتتعارض التدابير التقييدية الأخيرة على الحريات والحقوق الأساسية، بما في ذلك حرية المرأة في التنقل، مع هدف إجراء انتخابات شاملة للجميع وتحقيق المصالحة الوطنية، وهي عملية يتعين أن تؤدي فيها النساء والشباب والمجتمع المدني دورا محوريا.

أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم مالطة لجميع الجهود الرامية إلى تأمين حاضر ومستقبل ينعم فيهما جميع الليبيين بلا استثناء بالسلام والاستقرار والازدهار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وعلى كل العمل الذي يقوم به. كما أشكر السيدة الجربي على كل ما تفعله للتعريف بآمال ونضالات الناس في جميع أنحاء ليبيا والحاجة إلى المساءلة. لقد كان صوتها قويا جدا في مجلس الأمن اليوم. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

أود اليوم أن أتطرق إلى خمسة تحديات تواجه ليبيا وأن أناقش الطريق نحو الاستقرار والانتخابات الديمقراطية.

أولا، تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء اندلاع العنف في ليبيا والمنطقة. وندين القتال بين الميليشيات في طرابلس الأسبوع الماضي. ولا يمكن حل المظالم المستمرة من خلال المزيد من القتال. وهذا أمر واضح تماما. ومع تزايد عدم الاستقرار في أماكن مثل السودان والنيجر، يجب على الفصائل داخل ليبيا تجنب الأعمال التي يمكن أن تعجل بالدخول في دوامة عنف أوسع نطاقا.

ثانيا، أود أن أشدد على أن أفضل طريق للمضي قدما بالنسبة للشعب الليبي هو أن ندعم جميعا جهود الممثل الخاص للأمين العام باتيلي لتعزيز الدعم لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. ونشجع الممثل الخاص على مواصلة البناء على عمل لجنة 6+6، وهو أمر بالغ الأهمية لمعالجة العناصر الخلافية في الإطار الانتخابي، وتأمين الاتفاق السياسي الشامل للجميع والضروري للسير قدما على طريق

الانتخابات وتهيئة أجواء تكفل تكافؤ الفرص لجميع المرشحين. ويتعين على جميع الأطراف – مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوحدة الوطنية والجيش الوطني الليبي، والمجلس الرئاسي – أن تتعاون معا لتقديم التنازلات الضرورية اللازمة لإجراء الانتخابات.

واتساقا مع دعمنا للمسؤولية الوطنية عن العملية الانتخابية، نشجع أيضا جميع الجهات الفاعلة الخارجية على احترام رغبة الشعب الليبي في رسم مساره الخاص. وفي أي مناقشات، يجب على مكتب الممثل الخاص أن يواصل إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الليبي، التي ستؤدي دورا رئيسيا في نجاح أي انتقال سياسي على المدى الطويل. والشعب الليبي مستعد للتوصل إلى حل توفيقي، حل يؤدي إلى إجراء الانتخابات وتحقيق الاستقرار. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن مستعدون لدعم تشكيل حكومة تكنوقراط لتصريف أعمال، تكون مهمتها الوحيدة هي توجيه البلد نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ثالثا، فيما يتعلق بالمسألة الحاسمة المتمثلة في إدارة الإيرادات، يشجعنا توحيد مصرف ليبيا المركزي وإنشاء لجنة عليا للرقابة المالية. وسيضمن هذا الجهد الذي تقوده ليبيا عدم سيطرة أي جهة بمفردها على النفقات العامة، وسيساعد على معالجة المظالم المشروعة بشأن التوزيع العادل للإيرادات. يجب أن تؤكد اللجنة على الشفافية والرقابة المالية لكسب ثقة الشعب الليبي. إلى جانب الإعلان مؤخرا عن إحراز تقدم جديد نحو إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي، تضفي هذه التطورات زخما حاسما لدعم التوصل إلى اتفاق سياسي.

رابعا، تشجعنا الجهود التي تبذلها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لإخراج القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة، ودفع الجهود نحو إمكانية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. إن التقدم المحرز مؤخرا نحو تشكيل وحدة مشتركة يمكنها القيام بدوريات في الجنوب سيساعد على تأمين حدود ليبيا ومنع امتداد الاضطرابات الإقليمية.

خامسا، سنواصل تسليط الضوء على التأثير الضار لمجموعة فاغنر على ليبيا وعبر أفريقيا. لنكن واضحين: البلدان التي تنتشر فيها فاغنر داخل حدودها تجد نفسها أفقر وأضعف وأقل أمنا. ونرى تلك الظاهرة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر والسودان. لم تخف قيادة فاغنر طموحها في الحصول على موطئ قدم آخر في أفريقيا وتجاهلها لسلامة الأراضي الليبية.

إن الشعب الليبي يستحق التغيير، ويستحق التقدم، ويستحق الأمل. والأمر متروك لقادة ليبيا لاتخاذ الإجراءات وتحقيق النتائج. نحث جميع الأطراف على العمل من أجل إجراء الانتخابات، وهي خطوة حاسمة طال انتظارها من شأنها أن تعزز الاستقرار والازدهار.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة للسفير إيشيكاني، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

السيد إيشيكاني (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للفقرة 24 (هـ) من القرار 1970 (2011) المؤرخ 26 شباط/فبراير 2011، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار نفسه.

يغطي التقرير الفترة من 20 حزيران/يونيه إلى 22 آب/أغسطس 2023، وهي الفترة التي اجتمعت اللجنة خلالها مرتين في مشاورات غير رسمية واضطلعت بعملها مستخدمة إجراء الموافقة الصامتة. في الآونة الأخيرة، استمعت اللجنة، في مشاورات غير رسمية عقدت في 18 آب/أغسطس، إلى عرض قدمه فريق الخبراء بشأن تقريره النهائي المقدم وفقا للقرار 2644 (2022). يغطي التقرير، الذي سيقدم إلى المجلس في موعد أقصاه 15 أيلول/سبتمبر 2023، مجموعة من المسائل، بما في ذلك الأعمال، ولا سيما تلك التي ترتكبها الجماعات المسلحة الليبية، التي تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وانتهاك حظر الأسلحة، والصادرات غير المشروعة من المنتجات النفطية المكررة وتنفيذ تجميد الأصول. خلال المناقشة التفاعلية التي أعقبت ذلك، أعرب أعضاء اللجنة عن تأييدهم لعمل الفريق. ينظر أعضاء اللجنة حاليا في التوصيات الكاملة التي قدمها الفريق إلى اللجنة بشأن إجراءات المتابعة المحتملة.

في وقت سابق، وفي مشاورات غير رسمية في 4 آب/أغسطس 2023، تم تنظيمها استجابة لرسالة وردت من المؤسسة الليبية للاستثمار، وهي كيان مدرج اسمه في القائمة، استمعت اللجنة إلى إحاطة من المؤسسة الليبية للاستثمار وشركة التدقيق التابعة لها حول المسائل المتعلقة بتنفيذ تجميد الأصول. وأدلى ممثل ليبيا أيضا ببيان. في المناقشة التفاعلية التي أعقبت ذلك، أشار أعضاء اللجنة إلى التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التحول الخاصة بالمؤسسة الليبية للاستثمار، وأحاطوا علما بطلب المؤسسة بشأن تجميد الأصول، الذي شدد على أهمية ضمان بقاء الأموال المجمدة لصالح الشعب الليبي.

فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، لم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي فيما يتعلق بإخطارين استنادا إلى الفقرة 13 (ب) من القرار 2009 (2011)، مقدمين من كينيا وألمانيا، على التوالي. وافقت اللجنة أيضا على طلب استثناء مقدم من مالطة بموجب الفقرة 9 (ج) من القرار 1970 (2011). علاوة على ذلك، ردت اللجنة على رسالة من ليبيا تتعلق بجوانب معينة من تنفيذ حظر الأسلحة. تنظر اللجنة حاليا في الرد على رسالة أخرى من ليبيا بشأن التفاعل بين سفينة ترفع العلم الليبي وعملية إيريني العسكرية التابعة للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. تلقت اللجنة أيضا رسالة من الاتحاد الأوروبي بشأن حالة البضائع المضبوطة على متن سفينة ترفع علم غينيا الاستوائية عقب تفتيشها من جانب عملية إيريني في العام الماضي. أعرب أحد أعضاء اللجنة عن آراء متباينة فيما يتعلق بإمكانية متابعة المسألة، مشيرا إلى تنفيذ القرار 2292 (2016). ولا يوجد توافق في الآراء فيما بين أعضاء اللجنة في هذا الصدد.

في سياق التدابير الرامية إلى منع التصدير غير المشروع للنفط من ليبيا، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، تلقت اللجنة رسالة من ليبيا، عملا بالقرار 2146 (2014)، بشأن موضوع جهة التنسيق الجديدة للحكومة الليبية.

بخصوص تجميد الأصول، لم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي فيما يتعلق بإخطار يستند إلى الفقرة 19 (أ) من القرار 1970 (2011)، قدمته مملكة البحرين. ردت اللجنة أيضا على رسالتين من ليبيا والبحرين بشأن مسائل تتعلق بهذا التدبير. وتلقت اللجنة رسالتين من المؤسسة الليبية للاستثمار بشأن مختلف جوانب تجميد الأصول.

فيما يتعلق بحظر السفر، تلقت اللجنة إخطارين بالسفر من السيدة عائشة القذافي، وهي من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، للسفر من عُمان إلى مصر ثم إلى إيطاليا، بموجب إعفاء سفر منح سابقا للسفر غير المحدود في غضون فترة ستة أشهر لأغراض إنسانية. في وقت لاحق، تلقت اللجنة أيضا رسالتين من مصر وإيطاليا، البلدين المقصدين، تخطرانها بالسفر.

فيما يتعلق بقائمة الجزاءات، تلقت اللجنة رسالة من جهة التنسيق المعنية بالإدراج المنشأة عملا بالقرار 1730 (2006) فيما يتعلق بطلب الشطب الجديد المقدم من فرد مدرج اسمه في القائمة، فضلا عن رسالة ثانية من جهة التنسيق استنادا إلى طلب إدراج مقدم من فرد آخر مدرج اسمه في القائمة.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام اللجنة بالإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير إيشيكاني على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): السيدة الرئيس، في البداية أهنئكم على ترؤسكم المجلس هذا الشهر. كما أشكر السيد باتيلي على إحاطته الذي أوضح حجم التحديات التي تواجه بلدي. وفي نفس الوقت، هي إشارة للمسؤولية الجماعية الملقاة على عاتق على هذا المجلس تجاه ما يحدث.

أشكر أيضا السيد كيميهيرو على إحاطته بالنيابة عن لجنة الجزاءات التي أتمنى أن ينظر إليها بعين الاعتبار، بالأخص الطلبات الواردة منا فيما يخص قائمة الجزاءات المفروضة على الأفراد التي يجب أن ينظر إليها بشكل مختلف، لأن هناك أسماء يجب ألا تكون

على هذه القائمة بعد الآن. كما أن هناك طلبات تخص أسلوب أو آلية التعامل مع الأصول والأموال الليبية المجمدة، وقد تكلمنا بشأنها كثيرا. لذلك، نتمنى أن يكون للجنة النظر في هذا الأمر حتى نحافظ على ثروات وأموال الليبيين.

كما استمعنا للسيدة نور الجربي ونشكرها. وأيضا ما تكلمت بشأنه اليوم من تحديات يوضح أن كثير منها لن تُحل إلا عند وجود استقرار شامل.

إن الليبيين اليوم أصبحوا أكثر عزما للحفاظ على استقرار بلدهم ومنع عودة الانقسام السياسي والحرب، و يتطلعون إلى إرساء قواعد صلبة يعبرون من خلالها بشكل آمن مرحلة التحول الديمقراطي التي يعيشها بلدي منذ أكثر من 10 سنوات. لذلك، فإن الوضع السياسي الراهن لا يتحمل الدخول في مسارات وحوارات جديدة تطيل المراحل الانتقالية. والحل يكمن في التحلي بإرادة قوية وصادقة من كل الأطراف لتجاوز أزمة الثقة بينها، وأن تكون القيادة لهذا المسار وملكية الحوار ليبية بشكل حقيقي، بحيث تقود لإنهاء المراحل الانتقالية عبر انتخابات وطنية وفق قوانين عادلة ونزيهة.

لذلك، فإننا نجدد اليوم طلبنا المستمر من المجتمع الدولي بدعم الجهود الوطنية وعدم جعل المعرقلين سواء في الداخل أو من الخارج يسلبون حق الشعب الليبي في الحفاظ على الاستقرار الذي تحقق خلال العامين الماضيين بعد سلسلة من الحروب الدامية على مدار السنوات، وأن يصبح التداول السلمي للسلطة واقعا يعيشه الليبيون ويدافعون عنه.

فعلى الرغم من التحديات المرتبطة بمرحلة التحول الديمقراطي التي تواجه ليبيا، شهدنا حالة من الاستقرار الاقتصادي والمعيشي في البلد. واستطاعت حكومة الوحدة الوطنية حلحلة ملفات أساسية مرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين، مثل ملف الطاقة والكهرباء والحفاظ على استمرار إنتاج النفط ورفع مستوياته. كما أن حالة الاستقرار هذه أسهمت في إعادة فتح العديد من السفارات والقنصليات الأجنبية واستئناف عدد من رحلات الخطوط الأجنبية إلى المطارات الليبية. ويأتي ذلك بالتوازي مع إنجاز المجلس الرئاسي لخطوات وتدابير متقدمة ومهمة في اتجاه المصالحة بين الليبيين بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، وقرب انطلاق عمل مؤتمر المصالحة الوطنية العامة.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن تأخر الحل وإتمام التوافق لإصدار القوانين الانتخابية من المؤسسات المعنية والذهاب إلى الانتخابات وإنهاء المراحل الانتقالية الهشة أدى إلى زيادة التوترات بين الأطراف الفاعلة في المشهد الليبي. وما الأحداث المؤسفة التي جرت منذ أيام في العاصمة طرابلس، والتي سقط فيها للأسف عشرات الضحايا، إلا دليل على ذلك، لأن المماطلة وعدم حسم المسار السياسي، وإيجاد حلول جذرية للأزمة الليبية سيزيد من حجم الأزمات ويعطل جهود إصلاح القطاع الأمني واستكمال توحيد المؤسسة العسكرية. وهذه الأحداث وغيرها لم تكن الأولى وحدثت في عدة مناطق في ليبيا على مدار السنوات الماضية. لقد شهدنا حوادث مماثلة في مناطق أخرى مختلفة من ليبيا خلال السنوات الماضية، ونخشى إذا استمر الانسداد السياسي ألا تكون الأخيرة. ولذا، فإن التوتر الأمني الأخير يجب ألا يقوض عملية بناء السلام والعمل على دعم الديمقراطية في ليبيا، ويجب أن يمثل علامة تحذيرية لكافة الأطراف للحفاظ على حالة الاستقرار والتمسك بالحوار.

إن ما يطلبه الشعب الليبي هو أن يتحلى مجلس النواب ومجلس الدولة بالإرادة السياسية وتحمل المسؤولية التاريخية، لأن المشكلة في ليبيا ليست قانونية بل هي سياسية بامتياز. وأن عليهما القيام بدورهما والإسراع في إصدار قوانين عادلة يمكن تطبيقها ومقبولة من جميع الأطراف حتى تستطيع الحكومة الإشراف على تنفيذ الانتخابات في أسرع وقت ممكن من أجل تجديد شرعية كافة الهيئات السياسية والاستجابة لطموحات الليبيين في الوصول إلى الاستقرار والازدهار، وحتى يتم بناء مؤسسات الدولة بشكل صحيح ويقود إلى توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية، واحتكار الدولة للقوة والسلاح، وإنفاذ القانون وحماية المواطنين. إن تحقيق هذا الأمر يتطلب مشاركة الأطراف الفاعلة في الحل الشامل بوجود ضمانات بالتزام الجميع، وأن يكون الحافز من خلال التنافس السياسي السلمي وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية

في أقرب وقت ممكن وبشكل مباشر، وعدم تكرار أخطاء الماضي والدخول في مراحل انتقالية جديدة.

علينا الآن بالبناء على إنجازات لجنة 6+6 المكونة من أعضاء من مجلسي النواب والدولة. وأن تعالج النقاط العالقة، وأن تؤخذ الملاحظات السياسية والقانونية والفنية المقدمة لها في الاعتبار، وإصدار قوانين انتخابية عادلة ونزيهة وتحديد جدول زمني يضمن الذهاب إلى انتخابات شاملة وشفافة ذات مصداقية وتقبل نتائجها من الجميع. وفي نفس الإطار، نطلب من المجتمع الدولي تقديم الدعم الفني اللازم للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات حتى تكون في كامل الجاهزية حال إصدار القوانين الانتخابية. وأشير في هذا الصدد إلى مواصلة الحكومة التزامها بتقديم كافة الموارد المالية التي طلبتها المفوضية لتنفيذ الاستحقاقات الانتخابية.

لقد تابعنا خلال الفترة الماضية إنشاء المجلس الرئاسي للجنة العليا للترتيبات المالية، والتي ضمت أعضاء يمثلون كافة الجهات السيادية والتنفيذية للدولة والتي تهدف إلى التوافق حول الترتيبات المالية وسبل إدارة موارد الدولة والإنفاق العام في كل مناطق البلد، عملا بمبدأ الإفصاح والشفافية. وقد عقدت هذه اللجنة حتى الآن أربعة اجتماعات في عدة مدن ليبية، وخرجت بعدة توصيات عملية عززت سياسة الحكومة في الإفصاح والشفافية في الإنفاق العام. كما شددت اللجنة المالية العليا في اجتماعها الأول الذي عقد في مدينة سرت على أهمية مواصلة المشاريع التنموية المرتبطة بتطوير قطاع النفط واستكمال وإصلاح وتطوير الشبكة العامة للكهرباء ومشاريع البنية التحتية في كامل المناطق التنموية. وفي نفس الإطار، وما يعتبر حدثا إيجابيا، تم الإعلان منذ يومين من قبل محافظ مصرف ليبيا المركزي ونائبه عن توحيد المصرف، وهي خطوة مهمة طال انتظارها في سبيل تعزيز أداء هذه المؤسسة السيادية الهامة وإنهاء حالة الانقسام التي استمرت لسنوات.

إن ليبيا ليست بمنأى عن الأحداث السياسية والأمنية الجارية حاليا في دول الجوار، كما يحدث في السودان واتساع رقعة القتال هناك، وكذلك ما حدث في النيجر مؤخرا، وتحديات اتساع الأزمة في المنطقة، وبالأخص في الساحل الأفريقي. لذا، يتعين على الجميع الإسراع بدعم لليبيين لإنهاء الأزمة الراهنة والكف عن التدخلات الخارجية السلبية حتى لا تمتد رقعة الصراع بشكل لا يمكن السيطرة عليه. إن الأحداث التي تشهدها دول الجوار الليبي ستكون فرصة سانحة للمجموعات الإرهابية والشبكات الإجرامية لزيادة عملياتها وتهديدها للمنطقة ودول العالم. وإن ليبيا المستقرة قادرة على التصدي لذلك رغم كل التحديات، وتستطيع أن تدعم جيرانها في حال تم إنهاء الأزمة السياسية الراهنة.

وفي هذا الإطار، فإن تصاعد التوتر وعدم الاستقرار يقوض جهود بلدي في التعامل مع ملف الهجرة غير النظامية ومسبباتها وتداعياتها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة مجددا إلى أن محاولات فرض توطين المهاجرين في ليبيا هي محاولات مرفوضة. وموقف ليبيا واضح ولا لبس فيه، كما جاء في تصريحات كل من رئيس المجلس الرئاسي ورئيس الحكومة مؤخرا، وكذلك القانون الذي أصدره مجلس النواب بالخصوص، والذي أشاروا فيه جميعا إلى رفض ليبيا القاطع لأي شكل من أشكال التوطين، والتي تسعى إليها للأسف بعض الدول في محاولة منها لاستغلال الظروف التي يمر بها بلدي لتوطين المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء، والذين وجهتهم في حقيقة الأمر هي أوروبا، وليست ليبيا. ومع ذلك، تبذل ليبيا كل الجهود ورغم التحديات لضمان حماية المهاجرين على أراضيها، وتواصل تنفيذ برنامج العودة الطوعية لهم، بالتعاون مع المنظمات الأممية المعنية.

قبل أن أختم، ومن خلال هذا المنبر، لا بد من أن نعيد ونكرر استنكار ليبيا الشديد واستياء الشعب الليبي مما يقوم به بعض المتشددين اليمينيين في أوروبا من حرق لنسخ من القرآن الكريم، كما حدث مؤخرا في الدانمرك أمام السفارة الليبية هناك وقبل ذلك في السويد، في محاولة يائسة لاستفزاز المسلمين بحجة حرية التعبير وأمام مرأى ومسمع دولهم. ويأتي هذا في الوقت الذي نعمل فيه جميعا، وبقرارات دولية، على مكافحة ظاهرة كراهية الإسلام أو ما يعرف بالإسلاموفوبيا. لذلك، نطلب من جميع الدول المعنية العمل على إيقاف هذه الأفعال وتوعية مواطنيها وعدم الكيل بمكيالين في مفهوم حرية التعبير.

إن الدين الإسلامي لم ولن يتأثر بهذه الأفعال. ولكن هذه الأعمال ستغذي العنف وتهدد السلم الاجتماعي، بل وتهدد السلم والأمن الدوليين. لأن من يستفيد منها هم أصحاب الفكر المتطرف والإرهابي ومن يدعمهم والذين يستخدمون هذه الأفعال لتبرير جرائمهم باسم الإسلام والإسلام منهم براء. إن الدين الإسلامي بعيد كل البعد عن الكراهية والتشدد والتطرف. فهو دين الرحمة والتسامح والتعايش والسلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/50.